



التقرير الأخباري الأسبوعي

2013 - 1 - 1

تقرير أسبوعي يستعرض أبرز الأحداث الدولية والاقليمية والاقتصادية المتعلقة بالصراع مع العدو الصهيوني، ويركز على الكيان الصهيوني وقضية فلسطين

يصدر عن

وكالة القدس للأنباء / قسم الدراسات

فاكس: 009611276714

هاتف: 03084671

وكالة القدس للأنباء - بيروت - لبنان

Email: qudsnews@yahoo.com

info@alqudsnews.net

المحتوى

دولياً: 2

اقتصادياً: 4

إقليمياً: 5

في الشأن الصهيوني: 10

في الشأن الفلسطيني العام: 17

الشأن الفلسطيني في لبنان: 21

دولياً:

اتسم العام 2012، بالأحداث السياسية المضطربة والمتغيرات الفاصلة، ونقلات كبيرة مرشحة للتصاعد في بعضها وحلحلة وهدوء ببعضها الآخر. فعلى الصعيد الدولي، اتسم العام المنقضي بعودة المارد الروسي إلى مربع الدول المؤثرة في القرار الدولي، وبظهور التنين الصيني بحلة قيادته الجديدة المعول عليها داخليا في الانتقال إلى مرحلة جديدة في التنمية، وبالمواجهة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وروسيا في مجالات عدة، تصدرها الملف السوري و"قانون ماغنيتسكي" وخطط واشنطن في مجال الدرع الصاروخية، والتعاون الاقتصادي الأوراسي، وبإشارات وتلميحات لارتفاع أسهم الحل الدبلوماسي في قضية النووي الإيراني، وبتقارب في وجهات النظر بين أوروبا وأميركا بخصوص تحقيق السلام في الشرق الأوسط، واستعداد الطرفين لإبرام خطط للتجارة الحرة عبر الأطلسي تستهدف منطقة آسيان بحسب تقرير مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي بعنوان "اتجاهات عالمية في 2030: عوالم بديلة".

في مؤشر على ارتفاع وتيرة المواجهة الدبلوماسية بين روسيا والولايات المتحدة، وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الجمعة 28 ديسمبر/ كانون الأول قانونا ينص على حزمة إجراءات تتخذها روسيا رداً على "قانون ماغنيتسكي" الأمريكي الذي يفرض عقوبات على مجموعة من المسؤولين الروس، يقضي بفرض عقوبات مماثلة على مسؤولين أمريكيين، يمنع القانون الروسي الجديد المواطنين الأمريكيين من تبني أطفال روس.

في اليابان، في ما يبدو تأكيداً على نهج الإدارة الأميركية في مواصلة التحالف مع القيادة الجديدة لليابان والتي تتطلع إدارة أوباما خلال ولايته الثانية أكثر من مضى إلى غزو منطقة آسيان إقتصادياً، نقلت "وكالة أنباء "كيودو" اليابانية عن القائم بأعمال نائب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية باتريك فنتريل قوله في بيان: "إننا نتطلع إلى مواصلة علاقتنا الوثيقة مع اليابان ورئيس وزرائها الجديد ومجلس الوزراء. وتابع، "لدينا العديد من المصالح الإقليمية والعالمية المتبادلة، وسنستمر في متابعة علاقتنا المثمرة القائمة على التعاون".

في ما يؤشر إلى إزدياد المخاوف وارتفاع نقاط تفكك الاتحاد الأوروبي إضافة إلى ثقل الوضع الإقتصادي على دول المنطقة، حذر رئيس المجلس الأوروبي هرمان فان رامبوي من أن "محاولات رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون استعادة بعض السلطات على حساب الاتحاد الأوروبي قد تتسبب في تفكك الاتحاد". وفي تصريح صحفي نشرته صحيفة الغارديان البريطانية، قال رامبوي إنه "إذا كان لكل دولة عضو امكانية الفرز في السياسات الحالية لتأخذ منها ما تفضله وترفض تلك التي لا تعجبها، فإن الاتحاد بشكل عام والسوق المشتركة بشكل خاص سينفككان سريعا".

في إيران، في ما يبدو من حالة عرض القدرات البحرية لإيران واختبار سيناريوهات دفاعية وامنية، واستعداداتها لكافة الاحتمالات بخصوص ملفها النووي وما يمكن ان تفضي إليه الاجتماعات المطروحة في هذا العام حول هذه القضية، أفادت قناة "بريس - تي في" الإيرانية بأن القوات البحرية الإيرانية بدأت يوم 28 ديسمبر/كانون الأول مناورات واسعة النطاق من شأنها التدريب على اغلاق مضيق هرمز. وأعلن قائد سلاح البحرية الإيراني حبيب الله سياري ان مناورات "الولاية 91" تجري في المياه الدولية بمنطقة مساحتها نحو مليون كيلو متر مربع في مضيق هرمز وخليج عمان وأجزاء من المحيط الهندي. كما وذكرت القناة أن خبراء سلاح البحرية الإيراني قاموا بتصنيع منصة صاروخية جديدة تزيد من مدى إطلاق الصواريخ المضادة للسفن.

ومن جهة أخرى، وفي محاولة لإعطاء أولوية للحل الدبلوماسي وقذف الكرة في ملعب الغرب، أعلن حسن قشقاوي، نائب وزير الخارجية الإيراني أن بلاده ستسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة موقع بارشين العسكري، بشرط أن تتوقف التهديدات "الإسرائيلية" بمهاجمة منشآتها النووية. ونقلت وكالة أنباء العمال الإيرانية (إيلنا) يوم الخميس 27 ديسمبر/كانون الأول عن قشقاوي قوله: "في حالة نزع فتيل التهديدات الخارجية، يمكن أن يسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش بارشين".

اقتصادياً:

يقترّب شبح الركود الاقتصادي أكثر فأكثر من العودة للولايات المتحدة بعدما انقضى يوم 31-12-2012 ، دون أن يتوصل الساسة الأميركيون لاتفاق يُمكن واشنطن من تجنب ما بات يسمى بـ"الهاوية المالية" التي ستعني خسارة مئات المليارات من الدولارات من المزايا الاجتماعية ونحو مليوني وظيفة.

الهاوية المالية: هي إجراءات تقشفية تدخل حيز التنفيذ بشكل تلقائي اعتباراً من الأول من كانون الثاني / يناير الجاري، وتشمل زيادة في الضرائب وخفضاً كبيراً في النفقات. فبعد أن جرت مفاوضات حثيثة في الولايات المتحدة من أجل التوصل الى اتفاق لتفادي الوقوع بالهاوية المالية، إلا أن المفاوضات أصبحت عراقاً اقتصادياً يحاول كل طرف التمسك فيه بموقفه. فمن جهة، يحاول الديمقراطيون عدم التخلي عن البرامج الاجتماعية، فيما يحاول الجمهوريون عدم التخلي عن النسب الضريبية. وبين هذا وذاك، تتجه الولايات المتحدة نحو الهاوية المالية، فيما يلقي كل طرف باللوم على الطرف الآخر. بالمقابل، يرى محللون أن عام 2012 لم يحقق النمو الاقتصادي المنشود للولايات المتحدة، إذ تأرجح الاقتصاد في خضم أزمات متعددة من العقارات الى البطالة، وأخيراً "الهاوية المالية" التي أصبحت تهدد بدخول الاقتصاد الأمريكي أزمة جديدة، وبات واضحاً حجم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي. وليست خافية تعقيدات الازمة الاقتصادية الأمريكية، حيث خلقت أزمة الاقتصاد مصدر قلق للإدارة الأمريكية على مدى عام 2012، إذ كاد الاقتصاد يطيح بها وبالحزب الديمقراطي من الرئاسة فهو لم يتعاف بوتيرة منتظمة فيما استمرت نسبة البطالة عالية في حدود 8%.

في أوروبا، لم تتعد أزمة الأورو أخطر مراحلها بعد، حيث حذرت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل من ان المناخ الاقتصادي في 2013 سيكون "أكثر صعوبة". وأشارت في رسالتها للشعب الألماني بمناسبة العام الجديد الى ان أزمة ديون منطقة اليورو لم تنته بعد. لكنها أضافت أن الإصلاحات التي تستهدف معالجة جذور المشكلة بدأت تؤتي ثمارها.

في اليونان، في ما يؤشر على أن أزمة الإفلاس في اليونان لم يتم التعافي منها بشكل كلي، رغم صرف شريحة واسعة من المساعدة المالية لليونان من قبل صندوق النقد الدولي في أواخر تشرين الثاني الماضي، كشف البنك المركزي اليوناني عن أن مصارف البلاد تحتاج إلى 40 مليار يورو حتى نهاية شهر نيسان / إبريل المقبل، لإعادة رسميتها. وقال خبراء البنك المركزي إنه سيجري تخصيص 27.5 مليار يورو من المبلغ المذكور لإجراء إعادة رسملة

أكبر 4 مصارف يونانية، كما ستجري إعادة رسملة حوالي 10 مصارف أخرى صغيرة من حساب أموال الصناديق الخاصة.

في مصر، أكد هشام قنديل رئيس الوزراء المصري يوم الأحد 30 ديسمبر/ كانون الأول أنه لا مجال لحل الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد إلا بالاقتراض. هذا وأقر رئيس الوزراء المصري بأن الأزمة الاقتصادية معقدة مؤكدا أن مصر قادرة على الخروج منها، مضيفاً أن وضع بلاده الاقتصادي صعب ودقيق، لكنه استبعد الإفلاس والانهيار، معتبراً أن المشكلة المزمنة التي تواجهها مصر هي عجز الميزانية. ويرى مراقبون في كلام قنديل أن الأزمة إذا كانت منحسرة في الناحية الاقتصادية، فمع إقرار توجه البلاد إلى الإقتراض من صندوق النقد الدولي، سوف تتسع الأزمة لتشمل النواحي السياسية والاجتماعية والبرامج التنموية وسياسات الحكومة، لما تقتضيه مثل هذه العقود في وضع البلاد في حال الإرتهان السياسي أو فرض الإملاءات من قبل صندوق النقد الدولي.

في الجزائر، بدأ عملياً جني ثمار زيارة الرئيس الفرنسي هولاند إلى الجزائر لصالح الشركات الفرنسية، حيث أعلنت شركة رينو الفرنسية للسيارات أنها ستستثمر مبلغاً أولياً بقيمة 50 مليون يورو (66 مليون دولار) لإقامة أول مصنع لها بالجزائر، في مسعى لتقوية مكانتها في سوق السيارات الجزائرية التي تشهد نمواً مطرداً. ويأتي هذا الإعلان بعدما ذكرت الشركة - التي تواجه هبوط مبيعاتها في أوروبا- أنها ستقوم باستثمارات إستراتيجية في الأسواق الخارجية والتي كانت الجزائر أولى محطاتها.

إقليمياً

الجزائر:

في دليل صارح على رفض شعب المليون شهيد، لإعادة العلاقة مع الإستعمار الفرنسي، والتي ما زالت جرائمه حتى اليوم حية في ذاكرة الجزائريين، اتهمت أحزاب جزائرية معارضة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بـ"التنازل لصالح فرنسا" لضمان الحصول على دعم الرئيس فرانسوا هولاند من أجل البقاء لفترة رئاسية رابعة تمتد حتى العام 2019 . ووقع 11 حزبا بياناً مشتركاً نشر الثلاثاء في 25-12-2012، اعتبروا فيه أن زيارة هولاند

إلى الجزائر الأسبوع الماضي "حملت تجاوزات سياسية واقتصادية مجحفة في حق الجزائر، وأن الرئيس الفرنسي سمح لنفسه بالتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر بإعلانه عن تعديل دستور لم يطرح أصلاً للنقاش، وتحديه المباشر للشعب الجزائري برفضه الاعتراف بالجرائم المرتكبة من طرف الاستعمار الفرنسي". وقال بيان الأحزاب إن الرئيس هولاند لم يحترم سيادة الجزائر، وتصرف كأنه جاء لتفقد مقاطعة فرنسية، ووقع الاتفاقيات التي تخدم مصلحة الشعب الفرنسي.

وفي موضوع منفصل، كشفت صحيفة "الخبر" أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ألغى في شهر إبريل / نيسان الماضي عملية عسكرية ضخمة ضد جماعة التوحيد والجهاد في شمال مالي وذلك بعد اختطاف طاقم دبلوماسي من مقر القنصلية الجزائرية في مدينة جاو في إقليم الأزواد. ومع كل الترتيبات التي كانت معدة للعملية، بحسب الصحيفة، بيد أن القرار الأخير نص على إلغاء العمليات العسكرية بذريعة أن كل التقارير الأمنية التي حصلت عليها أجهزة الأمن الجزائرية حول مكان وجود الدبلوماسيين المختطفين لم تكن قطعية.

مصر:

ترخي الأزمة السياسية في مصر بظلالها على الاقتصاد الوطني المنهك أصلاً من دون أزمات، وفي ما يبدو بؤادر انفراج لجهة الانقسام بين المعارضة والسلطة، حيث أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني المصرية استعدادها للحوار الوطني، فإن قانون التظاهر يفجر الجدل عن مهام الشورى مبكراً، وتشعل تصريحات العريان حول عودة المصريين اليهود إلى مصر حرباً كلامية على مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، هذا وغيره من الأحداث، ينذر بأن مصر لم تصل إلى شط الأمان بعد.

في شأن الانقسام بين المعارضة والسلطة، أعلن وحيد عبد المجيد القيادي في جبهة الإنقاذ الوطني المصرية المعارضة أن الجبهة مستعدة للحوار الوطني مع السلطات الجديدة، مشيراً مع ذلك إلى أنه لا بد أن تكون له ملامح محددة. وأضاف أن الجبهة أبلغت الرئاسة المصرية بأسماء أعضاء الوفد المفاوض من الجبهة، حيث ذكر عبد المجيد في تصريح لصحيفة "الحياة" اللندنية نشر في عددها الصادر يوم الاثنين 31 ديسمبر/كانون الأول: "أكدنا للجنة

الوساطة أننا مستعدون لإجراء لقاء مع الرئاسة فوراً لتحديد القواعد وأجندة الحوار وجدول أعماله، وحددنا أسماء ممثلي الجبهة في هذا اللقاء، وأبلغنا بها الوسطاء ومحمود مكي (النائب السابق للرئيس المصري الذي يشرف على الحوار)، وهو أبلغنا بأنه سيرد على طلب عقد اللقاء.

أما في ما يخص قانون التظاهر، فقد بدأ مجلس الشورى المصري ممارسة مهامه التشريعية بجدل حاد حول مشروع قانون للتظاهر السلمي، بعدما تبرت لجنة حقوق الإنسان من بعض نصوص مشروع القانون الجديد، التي تسربت إلى عدد من وسائل الإعلام، مما أثار انتقادات حادة لدى العديد من القوى والتيارات السياسية. فقد أعربت هيئة حزب الوسط عن تحفظها على توقيت تقديم مشروع قانون التظاهر، وذكرت أنه كان من الأولى الانشغال في هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر، بقضايا المواطن الحياتية، وفي مقدمتها قوانين "الحد الأدنى والأقصى للأجور، وقانون المعاشات، والعلاج، ومشكلة البطالة، والتأمين الصحي، وغيرها". في ما رأى حزب "6 إبريل" أن هذا القانون سيبيح كل الأشكال المحظورة، التي كان يتبعها النظام السابق، بالتضييق على المواطنين في ممارسة حقهم المشروع، والتعبير عن رأيهم، بل اعتبر أن "نظام مبارك لم يجرؤ على تمرير مثل هذه القوانين".

في ما يخص دعوة عصام العريان، القيادي في جماعة الإخوان المسلمين، لليهود المصريين بالعودة إلى مصر، تفاعل نشطاء مصريون عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" مع الدعوة بشكل هائل. ففي حين أثنى البعض على ذلك انطلاقاً من أن اليهود أهل كتاب، ندد آخرون باقتراح العريان، "واصفين إياه بالعمالة لأمریکا وإسرائيل"، فيما اتهمه بعض المشاركين بـ "الخيانة العظمى" كما جاء في موقع "أخبارك نت". ورأى محمد عصمت سيف الدولة - المستقل من الهيئة الاستشارية للرئيس محمد مرسي الشهر الماضي - في تغريدة عبر حسابه الشخصي على تويتر أن: "دعوة العريان لعودة يهود إسرائيل" المصريين - وهم صهاينة- إلى مصر تحت عنوان (حق العودة) فيه تجاوز خطير لكل الثوابت الوطنية وفيه شبهة".

العراق:

يشهد الوضع السياسي في العراق أزمات حادة نتيجة الخلافات والصراعات المستمرة بين قواه السياسية، في ما يرى مراقبون أن قوى اقليمية تسعى لإشعال فتنة طائفية جديدة في العراق، وتشهد العلاقات بين بغداد وأنقرة توتراً في الفترة الأخيرة خاصة بعد رفضت

الآخيرة تسليم نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، فيما اعتبر نوري المالكي، رئيس الحكومة العراقية أن تركيا تحاول تقسيم العراق عبر اتفاقات مع إقليم كردستان، مؤكدا أن التدخل التركي سيفتح الباب لتدخل دول أخرى. ونقل موقع قناة السومرية الفضائية يوم 30 ديسمبر/ كانون الأول عن المالكي قوله في حوار أجرته معه إن "السياسة التركية وضعت كردستان الآن على كف عفريت بل ستضع العراق من خلال كردستان على كف عفريت"، معتبراً أن "تدخل تركيا بهذا الشأن يفتح الباب لتدخل الدول الأخرى". وقد دعا المالكي الجمعة 28 كانون الأول / ديسمبر المحتجين في محافظة الأنبار على الحوار والابتعاد عن "قطع الطرق والجمععة بالحرب وتقسيم العراق" للتعبير عن مطالبهم، بعد أن أغلق عشرات الآلاف من المتظاهرين طريق التجارة الرئيس في العراق المؤدي إلى سورية والأردن الأربعاء 26 ديسمبر/ كانون الأول، في رابع يوم من المظاهرات المناهضة لرئيس الوزراء نوري المالكي، خلال تجمعهم مع شيوخ عشائر وأعضاء في مجلس محافظة الأنبار ومواطنون على الطريق الرئيس في الرمادي التي تبعد 100 كلم غرب بغداد. فيما أصدر تنظيم "عصائب أهل الحق" المسلح في العراق الخميس 27 ديسمبر/ كانون الأول تهديدا للمصالح التركية في العراق ردا على ما وصفه بتدخل تركيا "الصارخ" في الشؤون الداخلية للعراق.

وفي تطور لافت يشير إلى حدة الأزمة، تعرض نائب رئيس الوزراء العراقي، صالح المطلك، لهجوم بالأحذية والحجارة من قبل المتظاهرين لدى وصوله إلى ساحة الاعتصام وسط مدينة الرمادي في محافظة الأنبار الاحد 30 ديسمبر/كانون الأول.

الأردن:

في ظاهرة تؤكد على أن قضية الأمة المركزية للشعوب العربية والاسلامية، هي القضية الفلسطينية، وتناصب العداء لكل من يتجاهلها ويتعاون مع المغتصبين الصهاينة، أحرق متظاهرون في مدينة الطفيلة جنوب الأردن "الأعلام الإسرائيلية" في مسيرة نظمت بعد صلاة الجمعة في 28-12-2012، شاركت بها الحركات الشعبية في مدن الجنوب الأردني، بعد الزيارة "السرية" الأخيرة التي قام بها رئيس "الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو" لعمان، في ما سيطرت الدعوات لمقاطعة الانتخابات البرلمانية على مسيرات الأردن، وقال متحدثون باسم الحركات إن إحراق "العلم الإسرائيلي" جاء للتأكيد على أن الخلاف الوحيد للشعب الأردني بكل فئاته هو مع العدو الصهيوني.

سوريا:

شهد الأسبوع الماضي مزيداً من مشاهد العنف والقتال تخلّله حراك دبلوماسي لم ينجح على تعاقبه في إيقاف عجلة الموت السورية، وتحركات دولية كثيفة دون أن تسفر عن أي تقدم ملحوظ حيال الأزمة السورية، طالما أن الأمر مرهون في عدم وجود وفاق دولي حول القضية.

من دمشق، صرح رئيس الوزراء السوري، وائل الحلقي، خلال خطاب ألقاه في مجلس الشعب السوري يوم 31 ديسمبر / كانون الأول أن الحكومة "تتجاوب مع أية مبادرة اقليمية او دولية من شأنها حل الازمة الراهنة بالحوار والطرق السلمية". أما المبعوت الأممي الأخضر الإبراهيمي فبعد جولة مكوكية قام بها إلى كل من سوريا وروسيا ومصر من أجل إيجاد تسوية للأزمة، أو إيجاد تفاهات تكون نواة إلى خارطة طريق يمكن تنفيذها في مرحلة قادمة، صرح بأن الوضع في سورية سيئ وبالغ السوء وأكد على أن إما الحل السياسي وإما سنشهد صوملة سوريا، في ما رفض رئيس الائتلاف السوري المعارض أحمد معاذ الخطيب يوم الجمعة 30 ديسمبر/كانون الأول دعوة من روسيا لزيارة موسكو بهدف إجراء محادثات، وطلب اعتذاراً من جانب روسيا عن دعمها للرئيس السوري بشار الأسد. أما وزير الخارجية الروسي لافروف، وبعد مباحثاته مع الإبراهيمي اثناء زيارة الأخير إلى موسكو، فأعلن "أن أولوية روسيا تتمثل في وقف العنف بسورية وإطلاق عملية سياسية، مؤكداً أن موسكو مستعدة لإجراء مباحثات مع كافة القوى المعارضة السورية وعلى كافة المستويات. وأضاف أنه لا يمكن تغيير موقف الرئيس السوري الذي رفض الرحيل". وبالنسبة لطهران أعلن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى أن بلاده لن تسمح بفرض قرارات وحلول أجنبية على دمشق. وقال صالحى "إن مبادرة طهران لحل الأزمة السورية هي الحل الوحيد والأكثر شمولاً لإنهاء الوضع المأساوي في سورية".

ميدانياً، لا تزال المعارك على الأرض بين النظام وكتائب المعارضة تحصد أرواح العشرات يومياً، وتتنذر بتدمير معالم سوريا الدولة. وفي موضوع منفصل، ذكرت صحيفة "روسيا اليوم" عن مصدر في هيئة الأركان العامة الروسية صرح لوكالة "إنترفاكس" يوم 30 كانون الأول / ديسمبر، بأن سفينة الإنزال الكبيرة "نوفوتشيركاسك" التابعة لأسطول البحر الأسود الروسي خرجت من ميناء مدينة نوفوروسيسك باتجاه شرق البحر الأبيض المتوسط، متوجهة إلى نقطة التأمين الفني المادي بمرفأ طرطوس في سورية، دون ذكر أي تفاصيل عن حمولتها.

في الشأن الصهيوني

انتخابات الكنيست 2013

تشدد المنافسة بين الأحزاب "الإسرائيلية" المتسابقة مع اقتراب السباق بانتخابات الكنيست المقبلة من نهايته، في محاولات لكسب الأصوات. وما زال التنافس في إظهار العداء للفلسطينيين، وتعزيز الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، هو الشعار الأبرز الذي يلتف حوله "الإسرائيليون" في حسم موقفهم حول إسم الحزب الذي سيصوتون له بعد ثلاثة أسابيع من الآن.

تشير برامج كافة الأحزاب الصهيونية إلى توافق في الرؤى حول مسألتي الاستيطان والأمن، حيث لم يُخف مسؤولون في حزب "الليكود بيتنا" أن المصادقة على البناء في منطقة "E1" في هذا الوقت بالذات، هو جزء من الحملة الانتخابية للحزب"، ويظهر ذلك جليا عبر قول أحد كبار المسؤولين في الحزب لصحيفة معاريف: "قبل الانتخابات لا بد من استقطاب المواقف، وأن البناء في المستوطنات جزء من هذه العملية". وليس بعيداً عن هذا ما صرح به نتنياهو، بأن وزارتي الاسكان والداخلية لن تكونا بأيدي حزب شاس في التشكيل الوزاري المقبل، في محاولة منه لـ"مغازلة" "البيت اليهودي"، بزعامة نفتالي بينت، الذي يعتبره نتنياهو بـ"التهديد الحقيقي له".

وفي السياق ذاته، أظهر استطلاع أجرته صحيفة معاريف "أن مكانة حزب البيت اليهودي آخذة بالتزايد بسبب مواقفه المعروفة من الاستيطان، ودعمه غير المحدود للبناء في القدس والضفة الغربية، الأمر الذي أدى بزعيم الحزب نفتالي بينت للتصريح بالقول: "إنه على استعداد للدخول الى السجن على أن يقوم بإخلاء يهودي من بيته".

وما إصرار زعيمة حزب العمل شيلي يحييموفتش على أن حزبها هو حزب الوسط ولا علاقة له باليسار، إلا تأكيداً على هذه السياسة التي تنتهجها الأحزاب "الإسرائيلية" في جنوبها المتسارع نحو اليمين، وعدم "تجفيف" المستوطنات، وضرورة عدم المس بالموازنات المخصصة للاستيطان في التجمعات الاستيطانية بقولها: "إنني ضد أي مس بموازنة الاستيطان حتى فيما يتعلق بتلك المنعزلة خارج التجمعات الاستيطانية".

وقد جاء إطلاق يائير لبيد، زعيم حزب "هناك مستقبل"، لحملته الانتخابية من قلب مستوطنة اريئيل ليصب في ذات السياق. وكذلك الأمر بالنسبة لزعيمة حزب الحركة تسيبي ليفني، التي أكدت بدورها على استمرار سياسة الاستيطان في فلسطين المحتلة.

وفي سياق متصل، بيّن استطلاع للرأي شمل هذه المرة 1250 شخصا أجراه معهد "داحاف" لصالح صحيفة "يديعوت أحرونوت" الصهيونية، أن أحزاب اليمين مجتمعة تحصل على 64 مقعدا، من بينها 17 مقعدا لأحزاب الحريديم الدينية. في المقابل تحصل أحزاب ما يسمى بـ"اليسار" و"الوسط" على 43 مقعدا، وتحصل الأحزاب العربية مجتمعة على 11 مقعدا، وبنفس توزيع المقاعد الحالي.

ووفقا لما نشرته الصحيفة، فإن قائمة "الليكود بيتنا" برئاسة بنيامين نتنياهو تفقد شهريا مقعدا واحدا، مقابل ازدياد قوة حزب "البيت اليهودي" بقيادة نفتالي بنيت الذي حصل على 12 مقعدا. وتحصل قائمة "الليكود بيتنا" وفق الاستطلاع على 33 مقعدا فقط، في المقابل يحصل "حزب العمل"، بقيادة شيلي يчимوفيتش، على 17 مقعدا، أي بخسارة مقعدين منذ آخر استطلاعين أجرتهما الصحيفة، ويحافظ حزب "الحركة"، برئاسة تسيبي ليفني، على قوته الحالية بـ 11 مقعدا. أما حزب "هناك مستقبل"، برئاسة يئير لبيد، فيحصل على 11 مقعدا، أي بزيادة 3 مقاعد عن آخر استطلاعين. ويحصل حزب "ميرتس"، برئاسة زهافا جالوون، على 4 مقاعد، بينما لا يحصل حزب "كاديما"، برئاسة شاؤول موفاز، على أي مقعد ولا يجتاز نسبة الحسم.

أما الأحزاب العربية فتحافظ بقوتها، إذ يحصل "التجمع الوطني الديمقراطي"، برئاسة جمال زحالقة، على 3 مقاعد، وتحصل كل من الجبهة الديمقراطية "للسلام والمساواة"، برئاسة محمد بركة، والقائمة العربية الموحدة على 4 مقاعد لكل منهما.

وفي ما يخص النائب حنين زعبي، رفضت المحكمة العليا "الإسرائيلية" بالإجماع طلب اللجنة الانتخابية منعها من الترشح للكنيست على خلفية مشاركتها في رحلة أسطول الحرية الإنساني الدولي إلى قطاع غزة عام 2010.

الاستيطان

شهد عام 2012، توسعاً في المشاريع الاستيطانية لم تعهده الضفة الغربية خلال السنوات السابقة، فلم تكثرث "إسرائيل" بالقرارات الدولية المطالبة بالتوقف عن سلب أراضي الفلسطينيين لصالح البناء الاستيطاني في الأراضي المحتلة بعد أن قطعت أوصالها.

ويؤكد خبراء في شؤون الاستيطان، أن البناء الاستيطاني عام 2012 زاد بنسبة 50% عن الأعوام التي سبقتها، وتركز بالدرجة الأولى في كل من القدس وبيت لحم ورام الله.

وقد وافقت اللجنة الصهيونية للتخطيط والبناء في القدس المحتلة، الإثنين الماضي، على مشروع لإقامة 942 وحدة سكنية في حي جيلو جنوبي القدس، الواقعة ضمن أراضي الضفة الغربية، والتي سيطلق عليها اسم "منحدرات جيلو"، علماً أن حي جيلو المحاذي لمدينة بيت جالا يسكنه 40,000 صهيوني .

بدورها، قالت صحيفة يديعوت احرنوت الصهيونية، إن حكومة نتنياهو ادرجت 87 مستوطنة على الخارطة الجديدة التي أعدتها، لإعطاء الأفضلية للبلدات التي ستحصل على حوافز اقتصادية، وأخرجت منها مدن حدودية مثل عسقلان وأسدود.

وأشارت الصحيفة، إلى أن الحوافز التي ستمنحها الحكومة "الإسرائيلية" للبلدات التي تدخل ضمن الخارطة الجديدة، تشمل تخفيض مئات آلاف الشواقل من سعر الأراضي، تصل إلى 69% من السعر الرسمي، كما يتم تطوير مناطق البناء فيها على حساب وزارة الاسكان.

وأوضحت الصحيفة أن الخارطة الجديدة أثارت غضب رؤساء السلطات المحلية في المدن والبلدات الحدودية، التي تعرضت للصواريخ في الحرب الأخيرة على غزة.

إلى ذلك، كرر رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو موقفه الاستيطاني، حيث نقلت صحيفة يديعوت احرونوت "الإسرائيلية" عنه قوله أثناء إطلاق الحملة الانتخابية للحزب اليميني إسرائيلي بيتنا: " سنواصل البناء في القدس التي ستظل موحدة تحت السيادة الإسرائيلية"، على حد تعبيره .

كما وعد نتنياهو بمواصلة تعزيز البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، مضيفاً: "لقد فعلنا الكثير لتعزيز المستوطنات في السنوات الأربع الماضية، وخلال السنوات الأربع المقبلة سوف نواصل القيام بالكثير لتعزيز المستوطنات".

من المؤكد أن نتنياهو ليس لديه هدف في الفترة الحالية سوى الحصول على تأمين أكبر قدر من الأصوات في الانتخابات المقبلة عبر الظهور بمظهر الرجل القوي المتشدد في التعامل مع الفلسطينيين سواء كان ذلك عبر حرب في غزة أو عبر الاستيطان في القدس ومحاولة إرضاء المستوطنين المتطرفين ليبدو المعبر الأفضل عن اليمين الإسرائيلي المتشدد في الانتخابات. باختصار، فإن نتنياهو يعيد استخدام الورقة الفلسطينية كورقة انتخابية كما فعل سابقاً هو وغيره من رؤساء الوزراء "الإسرائيليين".

سياسياً

قال رئيس الكيان الصهيوني شمعون بيرس، خلال استقباله، أمس الإثنين، رؤساء الطوائف المسيحية بمناسبة أعياد الميلاد، ورأس السنة الميلادية، بأن "إسرائيل" ستتجاوز مع حماس، إذا قبلت بشروط الرباعية الدولية، والتي منها نبذ "الإرهاب"، والإعتراف "بدولة إسرائيل"، وبالاتفاقات الموقعة.

بدوره، قال وزير الحرب "الإسرائيلي" السابق ورئيس حزب كاديما المعارض شاول موفاز، إنه مستعد للتفاوض مع حركة حماس إذا غيرت نهجها.

الانتفاضة القادمة

قال رئيس الوزراء الصهيوني السابق، إيهود أولمرت، خلال مؤتمر في نقابة المحامين في "تل أبيب": "إن الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية تزداد توتراً يوماً بعد يوم".

ونقلت صحيفة يديعوت احرونوت الصهيونية عن اولمرت قوله: "نحن نقف على اعتبار انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية، فالجو السائد في المدن الفلسطينية هناك يسخن يوما بعد يوم ومن الممكن أن يخرج عن السيطرة".

كما حذر رئيس "كاديما" ووزير الحرب السابق شأؤول موفاز من أن "إسرائيل" على أبواب انتفاضة ثالث، وذلك في اجتماع لما يسمى بـ"المجلس للسلام والأمن"، عقد في تل أبيب بتاريخ 2012-12-27.

من جهته، دعا قائد هيئة الاستخبارات العسكرية الصهيوني الأسبق، العميد عاموس يدلن، الحكومة "الإسرائيلية" للإسحاب من الضفة الغربية.

وحسب أقواله، فإن الفلسطينيين ينتهجون سياسة معقدة للحصول على تنازلات "إسرائيلية" دون مقابل ودون فعل أي شيء من جانبهم، مطالباً "إسرائيل" بأن تأخذ مصيرها بيدها وتبادر بخطة جديدة بشكل أحادي الجانب.

أمنياً

يحاول العدو الصهيوني ابراز عضلاته عبر عكس خلاصة ما وصلت إليه القدرة العسكرية "الإسرائيلية" من كفاءة في استغلال الإمكانيات، بلغت ذروتها، من حيث الفارق النوعي والقدرة القتالية. ويظهر ذلك جليا عبر ما قاله مسؤول عسكري في سلاح الجو الصهيوني، بأنه تم اغتيال القيادي بكتائب القسام أحمد الجعبري بتقنية TCT .

وفي موضوع منفصل، نقل موقع "واللا" الالكتروني ما أسماه سيقا صحفيا عن مصدر عسكري "إسرائيلي" كبير قوله، امس الإثنين، "إن عمليات بناء الجدار الأمني على طول الحدود مع مصر البالغ طوله 270 كلم قد انتهت، ولم يتبق سوى بضعة كيلومترات سيتم تنفيذها في المرحلة الثانية حول مدينة ايلات، سيتم الانتهاء منها حتى شباط / فبراير من العام المقبل".

ومن الناحية التقنية، كشف الكيان الصهيوني عن نوع جديد من السيارات العسكرية تدعى الروبوت أو "العقري"، وهي سيارات جديدة موجودة على حدود غزة بمواصفات جديدة مع تسع كاميرات تم احضارها بعد الحرب على غزة.

واللافت في أن هذه الروبوتات الجديدة تسير لوحدها بمجرد أن تعطىها أمراً، وتحتوي على كل الإحتياطات الأمنية واسلحة رشاشة، وتطلق النار على القناصة والعبوات الجانبية المزروعة وهي مضادة للصواريخ.

اقتصاديا

صنف خبراء الاقتصاد الوضع الاقتصادي "الإسرائيلي" استنادا للمعطيات الإحصائية، التي نشرها مكتب الإحصاء المركزي بالأسوأ منذ ثلاث سنوات.

وأشار مكتب الإحصاء المركزي خلال مؤتمر صحفي عقده، امس الإثنين، في القدس إلى تسجيل الاقتصاد "الإسرائيلي" خلال الربع الثالث من العام الحالي نموا بنسبة 2.8% فقط، وفقا لنظام الحساب السنوي، وذلك مقابل 3.1% سجلها خلال الربع الثاني و3.0% خلال الربع الأول، في ما سينشر مكتب الإحصاء نسبة النمو للربع الرابع وسط شهر شباط المقبل بعد انتخابات الكنيست.

وفي موضوع آخر، ذكرت صحيفة هآرتس الصهيونية في عددها الصادر بتاريخ 24-12-2012، أن وزارة المالية في الحكومة المقبلة بانتظارها العديد من المشاكل الصعبة والتي من المتوقع أن تقوم بتنفيذها فور تشكيل الحكومة "الإسرائيلية" المقبلة، ومن أبرز تلك المشاكل: التقليصات الواسعة في "ميزانية الدولة"، والتي ستصل إلى 20 مليار شيكل، وتقليصات التأمين الوطني، وتجميد مشاريع تطوير الطرق، وتخفيض رواتب القطاع العام، ورفع الضريبة المضافة وضريبة الدخل.

وأشارت الصحيفة إلى أن الحاجة إلى تلك التقليصات ينبع من الزيادة التي طرأت في النفقات التي سجلت خلال فترة الحكومة الحالية من زيادة في ميزانية الجيش والتوقيع على اتفاقيات للأجور مع الأطباء والممرضات والمعلمين والقضاة والموظفين الاجتماعيين

وآخرون، إضافة إلى إقامة جدار أمني على الحدود المصرية لمنع المتسللين، والتعليم المجاني للأطفال البالغة أعمارهم 3-4 أعوام، فضلاً عن الإصلاحات في جهاز الدفاع المدني والإطفاء.

ولم تتناول الصحيفة الخسائر المادية والمالية التي تكبدها الكيان الصهيوني أثناء عدوانه الأخير على غزة، ولم تتحدث أيضاً عن تأثير بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية والقدس. علماً أن حكومة نتنياهو قد عجزت في معالجة إشكالية التباطؤ الاقتصادي، وهو ما أجبرها على الذهاب نحو انتخابات مبكرة. فكيف ستنجح الحكومة القادمة في مواجهة هذا التحدي المالي، سيما في ظل إقرار مشاريع ضخمة من الاستيطان، وزيادة مستوى التحديات الأمنية والعسكرية ونفقاتها؟

اللفيف الصهيوني

قالت معطيات رسمية نشرها الجيش "الإسرائيلي" بتاريخ 24-12-2012، إن عدد الجنود الإسرائيليين الذين أقدموا على الانتحار في أثناء خدمتهم العسكرية بلغ خلال العقد الأخير 237 جندياً. وأضافت هذه المعطيات أن المعدل السنوي لحالات الانتحار داخل صفوف الجيش "الإسرائيلي" يبلغ في الوقت الحالي 24 حالة، أي بمعدل جنديين في كل شهر. في الوقت نفسه ادعى الجيش أن هناك انخفاضاً من عام إلى آخر في عدد الجنود "الإسرائيليين" الذين يقدمون على الانتحار في أثناء خدمتهم العسكرية، وذلك بسبب عدة خطوات قام الجيش بها لمواجهة هذا الأمر، وفي مقدمتها زيادة عدد ضباط الصحة النفسية وعدد الاختصاصيين النفسيين الذين يعملون في معسكرات الجيش، وتشديد المراقبة على توزيع الأسلحة.

وجاء نشر هذه المعطيات الرسمية، إثر قيام مدون "إسرائيلي" يطلق على نفسه اسم "إيشتون" بنشر معطيات في مدونته الخاصة تشير إلى وجود فارق كبير بين الأرقام التي تنشرها وزارة الحرب الصهيونية بشأن عدد القتلى في صفوف الجيش جراء العمليات العسكرية، وبين الأرقام المتعلقة بالجنود "الإسرائيليين" القتلى عموماً التي يتم نشرها في الموقع الإلكتروني الرسمي المخصص لتخليد ذكراهم. وتوقع هذا المدون أن يكون سبب هذا

الفارق يعود إلى ازدياد حالات الانتحار بين الجنود في أثناء خدمتهم العسكرية، وميل قيادة الجيش إلى التعطيم على تفاقم هذه الظاهرة.

وفي موضوع منفصل، كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الصهيونية، بأن 53 من يهود الهند وصلوا الأحد الماضي إلى فلسطين المحتلة، في إطار حملة تهجيرهم من الهند إلى "إسرائيل".

ووفقاً ليديعوت، سيصل إلى "إسرائيل" خلال الأسابيع المقبلة، 220 مهاجراً يهودياً آخرين من يهود الهند من قبيلة "مينشه"، الذين يسكنون شمالي الهند ويبلغ عددهم 7 آلاف.

في الشأن الفلسطيني العام:

سياسياً:

هدد رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله، محمود عباس، بحل السلطة وإعادة تسليم مفاتيح الضفة الغربية إلى رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتنياهو، في حال لم توقف "إسرائيل" البناء في المستوطنات ولم يحصل أي تقدم على صعيد مفاوضات التسوية، بعد الانتخابات الصهيونية المقبلة في 22 كانون ثاني القادم. وأضاف أنه إذا لم يتحقق أي تقدم بعد الانتخابات الصهيونية سارفع سماعة الهاتف وأتصل برئيس الحكومة الصهيوني بنيامين نتنياهو وسأقول له " اجلس مكاني على هذا الكرسي واستلم المفاتيح وستكون أنت المسؤول عن السلطة الوطنية، وحينها سيكون على نتنياهو أن يقرر بين نعم أو لا ساعة تشكيل الحكومة الصهيونية الجديدة".

وفي رد فعل على تصريح عباس دعا وزير الخارجية الصهيوني، أفغدور لبيرمان في تصريحات نشرتها إذاعة (صوت إسرائيل) عباس إلى تنفيذ تهديده باعتزال العمل السياسي. مضيفاً أنه لن يكون من الممكن استئناف العملية السياسية إلا بعد اعتزال الرئيس عباس، لافتاً إلى وجود جهات غيره عدة في الطرف الفلسطيني يمكن إجراء حوار سياسي معها.

واعتبر القيادي البارز في حركة حماس، وعضو مكتبها السياسي، الدكتور محمود الزهار، تهديد عباس بحل السلطة الفلسطينية وتسليم مفاتيح الضفة الغربية للعدو الصهيوني، محاولة لجر "إسرائيل" للتفاوض مرة أخرى، مؤكداً أن حل السلطة قرار فلسطيني لا يملكه عباس بمفرده، مشدداً على أنه في القضايا المتعلقة بالوطن لا بد من استشارة كافة الأطراف الفلسطينية الفاعلة في المنطقة.

من جانبه، دعا نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق، رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، لتسليم السلطة في الضفة الغربية إلى حركة حماس، حيث تساءل: لماذا يريد تسليم السلطة إلى نتنياهو، أليس الأقربون أولى بالسلطة؟!

أما أحمد عساف، المتحدث باسم حركة فتح، فقد عبر عن استهجانته لتصريحات أبو مرزوق قائلاً: هل يقبل أبو مرزوق أن يحكم هو وحماس الضفة في ظل استمرار الاستيطان، والاضاع التي لن تقود إلا إلى دولة ذات حدود مؤقتة، دولة الجدار والمعازل بدون القدس التي ستترك في مثل هذه الحالة لمصير أسود مع التهويد الصهيوني وبدون حدود وعودة اللاجئين. وتساءل عساف أيضاً: هل يقبل أبو مرزوق وحماس أن يكونا غطاء للاحتلال والاستيطان والتهويد، أم أنه بهذا الموقف يريد أن يرسل رسالة لـ "إسرائيل" وحلفائها بأنه يقبل بما يرفضه أبو مازن وترفضه فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبأنه جاهز لأن يكون البديل عن القيادة الشرعية التي تحاصر سياسياً ومالياً بسبب مواقفها.

وعلى صعيد المفاوضات، قال رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إن حل الدولتين يتطلب العودة إلى المفاوضات مع الجانب الصهيوني، ودعا إلى تحقيق رؤية "حل الدولتين"، "دولة فلسطين" إلى جانب "دولة إسرائيل" تعيشان جنباً إلى جنب بأمن واستقرار، مشيراً إلى أن ذلك يتطلب العودة إلى المفاوضات مع الجانب الصهيوني على أساس الشرعية الدولية.

وعلى صعيد المصالحة، فقد تواصل الترشق الإعلامي بين حركتي فتح وحماس خلال الأيام القليلة الماضية، رغم إفراج الحكومة الفلسطينية في غزة عن عدد من معتقلي حركة فتح، ونجاح حركة الجهاد الإسلامي في التوسط بين الحركتين لحل أزمة احتفال ذكرى الانطلاقة 48 لحركة فتح في ساحة السرايا الحكومي في قطاع غزة.

وعلى صعيد آخر، قام الأمين العام لجامعة الدول العربية، الدكتور نبيل العربي، بزيارة إلى رام الله السبت المنصرم (2012-12-29)، يرافقه فقط وزير الخارجية المصري محمد

كامل عمرو، أكد فيها على ضرورة دعم فلسطين ماديا وسياسيا، مهنئا عباس بحصول فلسطين على " دولة " بصفة مراقب، دون تقديم وعود بشأن الأموال التي تشتد حاجة السلطة الفلسطينية إليها.

ورأى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أن الدول العربية رضخت للضغوط الأمريكية التي هددت السلطة مسبقا بعدم الذهاب إلى الأمم المتحدة، حيث منعت وزراء الخارجية العرب من مرافقة العربي في زيارته، والتي نجحت في ثنيها عن دفع ما عليها من التزامات مالية للسلطة، وفق ما قرره شبكة الأمان المالية التي أقرت في قمة بغداد الأخيرة، واتفق وزراء الخارجية العرب على تفعيلها، والتي تقدر بـ 100 مليون دولار ردا على قرار "إسرائيل" وقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية للسلطة.

وما يثير الغرابة، تراجع عدد من وزراء الخارجية العرب عن زيارة رام الله بعد أن أعلنوا مسبقا نيتهم مرافقة نبيل العربي، وكذلك عزف أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، عن زيارة منفصلة إلى رام الله كانت مقررة نهاية الشهر المنصرم.

أما وزراء الخارجية العرب، فرجحت صحيفة (الرأي الكويتية) أنهم تعرضوا لضغوط خارجية لعدم المشاركة في زيارة رام الله، وأن مصاحبة وزير الخارجية المصري جاء إنقاذا للزيارة.

وهذا يطرح مجموعة من التساؤلات: هل مورست الضغوط على وزراء الخارجية العرب، واستثنت وزير الخارجية المصري الذي قرر مرافقة نبيل العربي؟ وهل استطاع وزير الخارجية المصري حسم موقفه تجاه الزيارة ولم يستطع الوزراء الآخرون حسم مواقفهم؟ ولماذا ألغى الأمير القطري زيارته دون أن يحدد موعداً آخر لها؟

يذكر أن صحيفة (المنار المقدسية) قالت إن إلغاء زيارة أمير قطر إلى رام الله تعود إلى أن تل أبيب ألغت الموافقة على زيارته حالياً، ولا تريد لها أن تتم في هذه المرحلة، وتنتظر إلى ما بعد الانتخابات (الإسرائيلية)، وبالتالي لم تنجز الترتيبات الخاصة بذلك.

وحول موضوع الكونفدرالية، كشف موقع "ديكا" الاستخباري الصهيوني أن مباحثات نتنياهو والملك الأردني خلال زيارته السرية إلى الأردن (2012-12-27) تركزت

حول إقامة اتحاد كونفدرالي أردني - فلسطيني، ولم يتم التطرق إلى مواضيع عسكرية مثل ما يجري في سوريا خلافاً لبعض التسريبات الإعلامية العربية والأجنبية.

وبحسب (ديبكا) فقد أصر نتنياهو على الاستماع مباشرة إلى رأي الملك الأردني عن مدى استعداد الأردن لتحمل مسؤولية الرقابة العسكرية والاستخبارية عما يجري في الضفة الغربية.

من جهته، قال وزير الدولة لشؤون الإعلام ووزير الثقافة الأردني، سميح المعايطة، إن العدو الصهيوني هو من يجب أن يدفع ثمن حل القضية الفلسطينية، مشدداً على أن الأردن لن يقبل تسوية القضية الفلسطينية على حساب هوية الدولة الأردنية، وأن موضوع الكونفدرالية ليس مطروحاً على الجانب الفلسطيني، وأن الأردن مع إقامة دولة فلسطينية حقيقية كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية، ولا يحق لأي كان أن يتحدث عن الدولة الأردنية سوى قيادتها، مشيراً إلى أن الأردن يتمسك بموقفه الثابت من القضية الفلسطينية، والذي يقوم على ضرورة إقامة دولة مستقلة ذات سيادة فوق كامل التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس الشريف. معتبراً أن الحديث عن أي مشروع قبل قيام هذه الدولة يضر بمصالح فلسطين وحقوق أبنائها، ويخدم العدو.

الأزمة الاقتصادية في أراضي السلطة:

في نابلس حاول مواطن إحراق نفسه أمس الاثنين (31-12-2012) وسط المدينة، حيث سكب كمية من البنزين على نفسه وبدأ بالصراخ وسط دوار الشهداء، محاولاً إشعال النار بنفسه، بعد ترديد عبارات تدمر من الوضع الاقتصادي الصعب الذي حال إليه وبسبب ارتفاع الأسعار، وعدم اكتراث الجهات الرسمية به.

الأسرى:

يوصل الأسير أيمن الشراونة تعليق إضرابه الذي استمر لـ 170 يوماً في "عيادة سجن الرملة" كهذه مؤقتة، في ما أجلت محكمة العدو الصهيوني النظر في قضية الأسير سامر

العیساوی حتی نهاية الأسبوع، بینما یستمر الأسرى القادة طارق قعدان وجعفر عز الدین ویوسف شعبان، فی إضرابهم عن الطعام الذی تجاوز الخمسة أسابيع.

أراضی 48

تظاهر المئات فی مدينة اللد احتجاجاً على تهوید المدينة دینياً بمشاركة رئیس الجناح الشمالی للحركة الإسلامیة الشیخ رائد صلاح. وردد المتظاهرون شعارات منددة بتهوید المدينة، وخرجوا بالمئات بعد صلاة الجمعة ضد ما یسمونه "مستوطنات التسویة ومحاولات لطرد السكان العرب من أراضیهم وادیارهم".

الشأن الفلسطيني فی لبنان

مع استمرار سلسلة الهجمات الدعائیة والإعلامیة، التي تشنها بعض الصحف العربیة والخلیجیة على حركة الجهاد الإسلامی، لنهیها عن مواقعها الثابتة، وفی إطار بث الإشاعات المغرضة والدخول فی تفاصيل جانبیة وهامشیة من أجل حرف مسارها المقاوم عن فلسطين المحتلة، اتهمت جریة السیاسة الكويتیة فی عددها الصادر، بتاريخ 28-12-2012 م، أن عناصر من "حركة الجهاد الإسلامی" یقاتلون فی مخیم الیرموك بدمشق إلى جانب جيش النظام السوری.

ونفت حركة الجهاد الإسلامی فی فلسطين الأكاذیب التي نشرتھا الصحیفة واستنكرت بشدة، وأكدت فی بیان لها أن هذه الإشاعات المغرضة، والتي لیس لها أي أساس من الصحة إنما هی محض افتراءات تنطق بلسان حال الصهاينة الذین یریدون تصفیة حسابهم مع "حركة الجهاد الاسمی فی فلسطين" ومعاقبتها على قصف تل أبيب ودورها البطولی فی حرب غزة الأخيرة.

ورأى البيان، أن هذه الأكاذيب لا تخدم إلا العدو الصهيوني الذي يسعى جاهداً لاغتيال وتصفية رموز وقيادات الجهاد والمقاومة وعلى رأسهم الأخ الأمين العام ونائبه، فهل ما تقوم به "السياسة الكويتية" من محاولة اغتيال معنوي لهذه الرموز هو تسهيل للعدو الصهيوني للقيام بتصفيتهم وتبرئة له سلفاً!

اجتماعياً، وزّعت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، دفعة أولى من مساعدات مالية لأبناء شعبنا النازحين من سوريا الى مخيمات لبنان، في كافة المخيمات، شملت 347 عائلة في مخيم الجليل في بعلبك، و 245 عائلة في مخيمات بيروت، و 225 عائلة في الشمال، و 300 عائلة في مخيمات صور، و 350 عائلة في مخيمات صيدا وجوارها. وقالت الحركة في بيان لها، "إننا في حركة الجهاد الإسلامي نعتبر أن مسؤولية النازحين المعيشية والاجتماعية والصحية والتعليمية تقع على عاتق وكالة الأونروا، بصفتها المؤسسة الدولية المسؤولة عن أوضاعهم، منذ النكبة وحتى تحقيق عودتهم الى فلسطين المحتلة." واستنكرت الحركة الحصار المالي المفروض على الأونروا من قبل الدول المانحة التي لم تقدّم إلا 10% فقط من الميزانية التي وعدت بها".

وقالت الحركة "إن من واجبنا الوقوف إلى جانب إخواننا النازحين، وتقديم ما نستطيع من مساعدات ودعم لهم حتى عودتهم إلى ديارهم معززين مكرمين. ونؤكد على أن حل مشكلة النازحين تكون بعودتهم إلى بيوتهم ومخيماتهم في سوريا، ومن غير المقبول تركهم يواجهون البرد والجوع والتشرد، وشطبهم عن لوائح تقديم المساعدات الدولية".

قضائياً: أعلن مدّعي عام التمييز القاضي حاتم ماضي "أن محاكمات المتهمين في أحداث نهر البارد ستبدأ خلال العشرة أيام الاول من شهر شباط المقبل. فأعمال بناء (المحكمة في سجن رومية) شارفت على الانتهاء والمهندس المشرف على المشروع وعد بتسليمه في مدة أقصاها آخر كانون الثاني المقبل".

أمنياً، سبّب إشكال وقع في مخيم برج البراجنة بين عائلتين إلى توتير الوضع في المخيم، خصوصاً أنه كان قد سبق الإشكال إلقاء قنبلة يدوية على سطح مكتب للجهة الشعبية القيادة العامة. وقد تكهّن الأهالي أن صوت الرصاص الذي سمع في المخيم هو جراء اشتباكات بين القيادة العامة

ومجهولين. لكن بعد الاتصالات التي أجراها مسؤولو الفصائل، تبين أن الإشكال فردي ولا خلفية سياسية له. وسبب الرصاص الطائش مقتل الشاب أسامة غضبان.

خاص وكالة القدس للأنباء